4451,6 مليون دينار قيمة صادرات الكويت السلعية

«الشال»: 3,4 مليارات دينار فائض الميزان التجاري في الربع الأول بزيادة 8,3٪ بعد تماسك أسعار النفط

تقرير تناول تقرير الشال الاسبوعي نشرة بنك الكويت المركزي الربع فصلية عن المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق المتابعة وتوثيق تطوراتها، وقال التقرير ان الميزان التجاري - صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية - حقق في الربع الاول من العام الحالي فائضا بلغ نحو 3469,8 مليون دينار بارتفاع بلغ نحو 8,3٪ عن مستوى فائض الربع الرابع من العام الماضي، نتيجة استمرار تماسك اسعار النفط، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 4451,6 مليون دينار منها نحو 94,5٪ صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية - لا تشمل العسكرية - نحو 981,8 مليون دينار، وكانت الكويت قد حققت فائضا في الربع الاول من العام الماضي بلغ نحو 1242,6 مليون دينار مع بدء ارتفاع اسعار النفط في الربع الثاني من ذلك العام، وواصل ارتفاعه الى نحو 2652,1 مليون دينار في الربع الثالث، وواصل ارتفاعه الكبير الى نحو 3203,5 ملايين دينار في الربع الرابع وذلك بسبب استمرار ارتفاع معدل اسعار النفط اي ان الميزان التجاري قد حقق فائضا بلغ نحو 9314,7 مليون دينار للعام 2009 وهو فائض ادنى بما نسبته -44,1٪ عن مثيله القياسي المحقق في العام 2008 والبالغ 16674,1 مليون دينار، كما انخفضت قيمة الواردات السلعية بما نسبته -22,9٪ عن مستواها في العام 2008، ومن المتوقع ان يبلغ فائض العام الحالي نحو 13879 مليون دينار فيما لو تكرر فائض الربع الاول، وهذا الفائض سيكون اعلى كثيرا من مثيله المحقق في العام الماضي، بما نسبته 49٪، الا ان توقعنا هذا يرتكز - كما نعلم جميعا - على رقم اولي يعتمد في اساسه على حركة اسعار النفط وتلك الاسعار تواجه بعض الانخفاض مؤخرا بسبب ازمة اوروبا.

وأضاف التقرير ان النشرة تشير الى ان المعدل الموزون للفائدة على الودائع قد انخفض من نحو 2,505٪ في الربع الرابع من العام الماضي، الى نحو 2,457٪ في الربع الاول من العام الحالي، اي ان نسبة انخفاضه ربع السنوي قاربت الـ -1,9٪، وانخفض كذلك المعدل الموزون للفائدة على القروض من نحو 5,593٪ في الربع الرابع من العام الماضي، الى نحو 5,288٪ في الربع الاول من العام الحالي، اي ان نسبة انخفاضه ربع السنوي قاربت الـ -5,45٪ وهو ما يتفق والاتجاه الهبوطي لسعر الخصم، وبلغ حجم الودائع لدى البنوك المحلية في نهاية الربع الاول من العام الحالي نحو 24,8353 مليار دينار محققا ارتفاعا عن مستوى 24,1201 مليار دينار الذي كان قد سجله في نهاية العام 2009، ونسبة نمو ربع سنوي قاربت 3٪. وارتفعت ايضا بشكل طفيف جدا مطالب البنوك على القطاع الخاص في نهاية الربع الاول الى ما قيمته 27,1017 مليار دينار مما قيمته 27,0152 مليار دينار في نهاية العام الماضي، محققة نسبة نمو ربع سنوي قاربت الـ 0,3٪ بما يؤكد مبدأ التلكؤ في الاقراض الذي يمارسه القطاع المصرفي.

نشاط ملحوظ في حركة الصادرات الكويتية خلال الربع الأول

الكويت أكثر الدول دعماً للمستهلكين.. والبسطاء يدفعون الثمن

ذكر التقرير انه خلال جلسة لمجلس الامة الاسبوع الماضي حول ظاهرة الغلاء قدمت الحكومة جدولا لمقارنة الاسعار في الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي لـ 9 من السلع الاساسية، كانت الكويت فيما بينها الارخص في سلعتين، وثاني ارخص في 4 سلع وثالث ارخص في ثلاث، ولم تتعد هذا الترتيب، اي الثالث في اي سلعة، وكانت بالقياس المقارن الدولة الارخص بين الدول الست، والتساؤل هنا: هل هو تقصير من الحكومة أم أنه عدم اهتمام بمؤشر القياس الأدق والخاص بحركة مؤشر اسعار المستهلك وهو قاطع عند المقارنة، موضحا ان ما هو متوافر في الكويت حاليا مؤشر رديء، من ناحية التكوين ومتأخر التوقيت، فعلى سبيل المثال آخر ما نشر هو رقم 2,8٪ ارتفاعا على اساس سنوي عن شهر يناير الماضي اي قبل 4 الى 5 اشهر، بينما هذا المؤشر منشور عن كل دول العالم شاملا دول مجلس التعاون الخليجي معظمها عن شهر ابريل، وما اغفلت الحكومة نشره مقارنة هو ارقام الدعم للسلع والمواد الاساسية والكويت بشكل قاطع اكثر الدول دعما وهو نهج سيدفع ثمنه بسطاء الناس في المستقبل عندما لا ينفع الندم.

وقال التقرير انه بعد محاولات اسقاط فوائد القروض واقرار الكوادر والبدلات وتبديد الثروة المؤقتة، كلها، بالاقتراض غير القابل للسداد على حساب حقوق صغار واجيال قادمة يحتدم خلاف شديد حول منح المرأة اجازات شبه مفتوحة براتب وراتب مقابل البقاء في المنزل بدعوى خدمته في بلد فيه اعلى معدل في العالم من خدم المنازل، لقد اصبح النهج العام هو نهج الحراج على اقتسام الثروة الزائلة من يستطيع اقتطاع اكبر قدر منها وتوزيعه، اما البناء فقد تحول الى مجرد مشروعات مكلفة عند مناقشة واقرار الخطة السنوية الاسبوع الماضي قد يصبح عبئها اكبر من نفعها، وستتحول الى مرتع للفساد اذا كانت من دون هدف واضح لعلاج اختلالات الاقتصاد الهيكلية.

واكد التقرير على ان ما يحدث في اوروبا حاليا مجرد مثال متواضع وخجول لما ينتظر الكويت، فاجراءات الاصلاح المطلوبة عالية الكلفة على السواد الاعظم من الناس وعلى السياسيين، ونتائجها هي خفض الرواتب وزيادة الضرائب وخفض المعاشات التقاعدية والغاء الحد الادنى للاجور وانخفاض معدلات النمو وارتفاع حاد في معدلات البطالة ومعظم دول اوروبا ذات اقتصادات متنوعة صناعيا وخدميا وسياحيا وزراعيا، وعندما حل وقت دفع الحساب لم يكن الهامش بين الجهد والمكافأة ولا انفلات السياسة المالية بربع مستواه في الكويت ولم تكن تلك الدول تستهلك ثروة زائلة، انما كانت تصرف من ضرائب على نشاط اقتصادي حقيقي او تقترض بضمانة، ان امن الكويت في خطر حقيقي بينما اهتمامات سلطات الدولة الدستورية في صغائر الامور، ومنها التكسب الشعبي قصير الامد ولا نملك سوى لفت الانتباه الى التكاليف الباهظة التي يدفعها شركاؤنا في العالم لاخطاء صغيرة ارتكبوها في الماضي مقارنة بالحجم الهائل لاخطائنا في الحاضر والماضي القريب.

سوقا الكويت والسعودية.. الأقل ربحية بين الأسواق الخليجية

قال التقرير في محاولة لاستخدام وسيلة قياس أولية لأداء أسواق الإقليم، السبعة، في حقبة ما بعد أزمة العالم المالية، ونبدأ بالأرباح المعلنة عن الربع الأول من عام 2010، معتمدا على مصدر موحد هو موقع GUlfBase.com وفيه تفاوت كبير في اعداد الشركات المدرجة التي اعلنت نتائجها، فالنسبة تصل اعلاها في قطر 95,5٪، والسعودية 93,5٪، ثم الكويت 89٪، من جملة الشركات المدرجة، أي انها أسواق تتمتع بدرجة أعلى من الانضباط، وادناها في عُمان 56,7٪، وابوظبي 62,1٪ ودبي 64,1٪، والبحرين 78,3٪.

ورغم أن ربع سنة واحدا لا يكفي لتفسير اتجاه مستويات الربحية، الا انه يصلح مؤشرا اوليا لأمرين بينهما بعض التناقض، فهو من جانب وسيلة قياس لاجتياز هذا السوق أو ذلك للازمة، كلما ارتفعت ربحية السوق، وهو من جانب قد يفسر انخفاض مستوى الربحية، على أنه استمرار في سياسات التحوط - أخذ المخصصات - وقد يفسر الانخفاض على أنه نتيجة تسريع عمليات التخلص من الشركات المدرجة الخاسرة، بعدم التسامح مع عمليات تجميل ادائها، ولكن، ودون تدخل من قبلنا في هذه المرحلة، يبدو من الارقام التي نشرت، أن كلا من السوق الكويتي والسعودي هما الأقل في مستوى الربحية فقد حققت الشركات المدرجة، التي أعلنت نتائجها، أرباحا بنحو 1,2٪ و1,3٪، من القيمة السوقية للشركات المدرجة كلها، للسوقين على التوالي، بينما حققت الشركات المدرجة أعلى المستويات في اسواق ابوظبي 2,7٪ وقطر 2,2٪ وعُمان 2,1٪، وإذا استثنينا قطر التي اعلنت كل شركاتها، تقريبا، نتاجها (95,5٪)، قد تتغير نتائج الاداء في سوقي ابوظبي وعُمان، الى الأعلى، إذا كانت محصلة الاداء موجبة للشركات الكثيرة التي لم تعلن بعد، وقد تتأثر إلى الأدنى إذا كانت محصلة الأرباح سالبة. .والتصنيف ذاته عكسه، أيضا، مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية (P/E)، فقد بلغ أعلاه - أسوأ - في كل من الكويت 20,6 ضعفا، والسعودية 19,5 ضعفا، وأدناه - أفضل - لكل من أبوظبي 9,1 اضعاف، وقطر 11,4 ضعفا، وعُمان 11,9 ضعفا.

ويؤكد التقرير على أن ما ذكر هو مجرد مؤشر أولي ومبكر جدا، ولكن تبقى متابعته مهمة، وقد نشهد، في الارباع الثلاثة القادمة من السنة، تبادلا للمواقع، كما ان اثر ازمة اوروبا على أداء الربع الحالي، قد يكون كبيرا.

العملة الخليجية الموحدة.. «حمل كاذب طال انتظاره»

تطرق التقرير الى اعلان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح ان دول مجلس التعاون الخليجي الاربع المعنية بتنفيذ مشروع توحيد عملتها، قد قررت وفقا مؤقتا لاجراءات المضي بالمشروع لدراسة تداعيات ازمة منطقة «اليورو»، ومنطقة «اليورو» تواجه تحديا حقيقيا، فهي امام تناقضات السياسات الاقتصادية، اذ يتطلب الخروج من الازمة في الاقتصادات المريضة تبني سياسات مالية توسعية - الانفاق بما يفوق الايرادات اوالتمويل بالعجز - ويساعدها، في تحسين تنافسيتها، انخفاض سعر صرف عملتها، بينما المطلوب من الاقتصادات المريضة تبني سياسات مالية تقشفية، اي خفض النفقات العامة، بما يفاقم ازمة النمو ويزيد معدلات البطالة،وفي الوقت نفسه لا تستطيع التحكم في سعر صرف العملة الموحدة لان اثر شركائها الآخرين اكبر ولكن اوروبا سوف تتجاوز ازمتها، لان البديل، او انفراط عقد «اليورو» اسوأ بكثير من تحمل اجراءات سياسات التقشف، ومع الزمن، والتأكيد على ان درس ضعف الانضباط المالي للدول المريضة قد اتى ثماره، حينها سوف تحمل دول الفائض الاوروبية واهمها المانيا بقية العبء، ولكن بعد ان تفرض شروطها المسبقة حول الالتزام المالي المستقبلي، وستقدم التجربة الى ادبيات الوحدة النقدية الكثير مما يصدر الى التجارب الاخرى، واهمها حرية انتقال قوى العمل المواطنة ورأس المال، والاهم، الالتزام بقيود وضوابط صارمة للسياسة المالية.

واكد التقرير على ان الاعلان بوقف الاجراءات للمضي بمشروع الوحدة النقدية الخليجية مؤقتا، هو مجرد اعلان لما هو حقيقي، فلم يكن المشروع جادا عندما اعلن عنه في بداية العقد، ولا هو جاد عندما اعلن عن موقع المقر واجتماعات التنسيق، خلال العام الحالي، فبعد انسحاب دولتين وخروج ثالثة عن المثبت المشترك - الدولار الاميركي - ومرور عشر سنوات، من دون انجاز اي شيء، كان من الطبيعي ان يصبح الخلاف، على المقر قضيته الكبرى.

واعلان التوقف كان يمكن فهمه، لو كان الاعلان النهائي عن نفاذ المشروع، هو يناير من العام القادم، مثلا، ولكنه موعد مفتوح قد يمتد الى عشر سنوات اخرى، ولا يوجد ما هو ملح للاعلان السريع عن التوقف المؤقت، لان الفترة حتى نفاذه كافية لفهم وتحليل كبوة التجربة الاوروبية، على اي الاحوال مازلنا نعتقد ان الاساس النظري لتوحيد العملة الخليجية قائم وصحيح، والواقع انه ضروري اذ اردنا تسريع احتمالات تعزيز الموقع التنافسي للاقتصاد الموحد، ما لا نتفق معه هو طرح مشروعات بهذه الاهمية، من فوق، ولاسباب سياسية بحتة، مثل تحقيق انجازات على الورق، ولن نحزن هذه المرة على فقدان مشروع نعتقد بأهميته، لانه لم يكن في الاصل موجودا، او كان مجرد حمل كاذب طال انتظاره 10 سنوات، بينما لم يكن الجنين في الاصل قد تكوّن.

السلة الاقتصادية

المشرعات الصغيرة أمل الشباب والاقتصاد الكويتي

بقلم: د.وليد عبد الوهاب الحداد

لعبت التجارة دورا تاريخيا في حياة الأمم، ولقد كان العرب قبل الإسلام يعطونها أهميتها القصوى في بناء دولتهم وذكرهم الله تعالى بقوله (لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، ولقد اشتغل النبي ﷺ في التجارة قبل البعثة، فسافر مع عمه أبي طالب إلى الشام، وأيضا سافر مرات عديدة وحده في تجارة خديجة - رضي الله عنها -، وبعد مجيء الإسلام أقر للمسلمين التجارة وكسب اليد، فقال الله عز وجل (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض) وقال عز وجل في سورة النساء (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)، وغيرها من الآيات الدالة على إباحة وأهمية التجارة، وعلى مستوى الأحاديث قوله ﷺ : «التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة»، وعن أبي رافع رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل عن الكسب الطيب فقال: «عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور»، ولقد اشتغل كبار الصحابة والمبشرين بالجنة بالتجارة، فعثمان رضي الله عنه بعد تجهيز جيش العسرة قال عنه ﷺ : «ما ضر عثمان ما فعل بعد ذلك»، وعبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه عندما آخى النبي ﷺ بينه وبين أحد الأنصار، قال له الأنصاري هذا نصف مالي فخذه، فقال لا، وقال عبارته المشهورة «دلوني على السوق» وبعد فترة وجيزة أصبح من كبار تجار المدينة. ولقد اهتم المسلمون بالتجارة على مر العصور فعلى مدى أحد عشر قرنا سيطروا على التجارة العالمية، وانتشر المسلمون في أصقاع الأرض واشتهروا بأخلاقهم وأمانتهم فانتشر الإسلام في شرق آسيا، وأصبح أكبر عدد للمسلمين في هذه البلاد والتي انتشر فيها الإسلام من خلال التجارة، وفي الصيف الماضي كنت في زيارة إلى ماليزيا مع عائلتي الميمونة وزرنا المتحف الماليزي فبدأ بأول تاريخ لماليزيا الحديثة باثنين من التجار المسلمين دعوا السلطان الماليزي في ذلك الوقت والذي أسلم وأسلمت ماليزيا جميعا، وفي الكويت كانت التجارة والغوص عماد الاقتصاد الكويتي فكان الغوص في الصيف، وفي الشتاء تبدأ رحلات التجارة إلى عدن وأفريقيا والهند، وأيضا كان يضم الاقتصاد الكويتي مجموعة كبيرة من المشروعات الصغيرة والتي كانت عماد الاقتصاد مثل صناعة السفن والبنائين والحدادين، وهكذا. وفي الوقت المعاصر تطورت التجارة من خلال التطور التكنولوجي وتطور التطبيقات الإدارية فأصبحت اقتصادات الدول تضم شركات أممية ضخمة، فقسم الاقتصاد إلى مشروعات كبيرة ومشروعات صغيرة.

أهمية المشروعات الصغيرة

تمثل المشروعات الصغيرة في الاقتصادات المعاصرة 50٪ من مجموع الاستخدام الخاص، وأكثر من 40٪ من الناتج القومي الإجمالي للسلع، ومن المسلم به أن المشروعات الكبيرة لا تزدهر من دون المشروعات الصغيرة التي تزودها باحتياجاتها وتشتري منتجاتها. وتمثل المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة 97٪ من اجمالي المشروعات الأميركية، وتساهم في حوالي 34٪ من الناتج القومي الأميركي، وتساهم في خلق 58٪ من إجمالي فرص العمل في أميركا، وفي كندا تساهم في توفير 33٪ في فرص العمل، وفي اليابان 55,7٪، وفي الفلبين 74٪، واندونيسيا 88٪، وكوريا الجنوبية 35٪، وتمثل هذه الإحصائيات أن المشروعات الصغيرة تمثل الدعائم الرئيسية لاقتصادات الدول المتقدمة والنامية، وتعمل المشروعات الصغيرة على توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد، وتكون فرصا ممتازة لغير المؤهلين بحيث تعدهم وتدربهم ويكونون مصدرا للعمالة في المشروعات الكبيرة، وتعتمد غالبا المشروعات الصغيرة على السلعة المحلية وتبتعد عن البضائع المستوردة، وهذا من شأنه يقوي الاقتصاد المحلي، ويساعد على التغلب النسبي على البطالة مع عدم الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة. ومن أمثلة المشروعات الصغيرة المشهودة في العالم والتي تطورت إلى مشروعات أممية كبيرة، هو بيل غيتس وميكروسوفت الذي وهو طالب في جامعة هارفرد قام بعمل برنامج Basic وباعه لاحدى الشركات بعد أن أدرك أن عالم الكمبيوتر الشخصي سيكتسح العالم، ولم يتخرج من الجامعة وفضل العمل التجاري الحر على الدراسة، وعمل برنامج Dos إلى شركة I.B.M الأميركية الشهيرة، وبعد ذلك طور برنامج Windows الذي عرضه على I.B.M، ورفضت، فسوقه بنفسه وأصبحت شركته أكبر شركة أممية في العالم، مع العلم أنه كان يقول أثناء دراسته: «أنني سوف أصبح مليونيرا في سن الثلاثين» ولكنه أساء تقدير نفسه لأنه أصبح ملياردير في سن الـ 31، وقصة أخرى هو الكولونيل سارتر صاحب مطاعم كنتاكي الشهيرة، وبدايته كانت مشروع صغير، حيث بعد التقاعد رفض أن يستسلم إلى رواتب التقاعد غير المجزية والتي لا تتعدى 200 دولار، فبدأ مشروعه بوصفات عمل الدجاج وأصبح يعرضها على المطاعم وبعد 1000 محاولة ولمدة سنتين حتى قبلت أحد المطاعم منه، ومن هنا بدأت شهرته وأصبحت وصفته لقلي الدجاج تباع الآن في شتى أنحاء العالم.

المشروعات الصغيرة في الكويت

للأسف أغلب المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الكويتي القديم تم وأدها وأصبح أصحابها موظفين حكوميين، ويمارسون صناعتهم اليوم من خلال المتاحف والديوانيات، ولكن ليس لهم دور حقيقي في الحرف وبيعها، ويتصف الاقتصاد الكويتي بصفة الاقتصاد الاحتكاري، حيث تسيطر عليه الحكومة ومجموعة معدودة من التجار المتنفذين المحتكرين بسبب قوانين الكويت التي تشجع على الاحتكار، وتعمل هذه المجموعة على عدم دخول السوق مجموعات جديدة، وتقوم بوأد المشاريع الصغيرة، ولقد قامت الحكومة على استحياء ولذر الرماد في العيون بعمل محفظة من خلال الهيئة العامة للاستثمار قيمتها 100 مليون دينار، وأنشأت شركة المشروعات الصغيرة، ووزعت بقية المحفظة على شركتين هي شركة كامكو، وشركة الرائدة، كما يقوم البنك الصناعي بدعم المشاريع الصغيرة، ويعيب التوجه الحكومي أنه لا توجد لديها إستراتيجية ورؤية واضحة لدور هذه المشروعات في الاقتصاد الكويتي، كما أن محفظتها متناثرة بين أربع جهات، ليس لديهم الخبرات والقدرات على إدارة المشروعات الصغيرة، كما يتصف إعطاؤهم للقروض للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة بالتعقيد والروتين الممل، والمزاجية، ولي قصة مأساوية مع المشروعات الصغيرة، إذ تقدم لدينا في دار الخبير للاستشارات مبادر لعمل دراسة جدوى لمشروعين صغيرين (إنشاء مكتب تأمين، وشركة صغيرة لتأجير السيارات)، وطلبوا منا أن نعمل هذه الدراسة ونقدمها إلى شركة الرائدة التي لديها جزء من محفظة الدولة للمشروعات الصغيرة، وعندما ذهبنا لهذه الشركة لاعتمادنا كشركة دراسات جدوى محلية، قالوا لنا لابد من اعتمادكم من الهيئة العامة للاستثمار أولا، وبعد إلحاح وانتظار طويل قابلنا مدير الاستثمارات المحلية في الهيئة والمسؤول عن محفظة المشروعات الصغيرة فقال لنا «ان هذا الكلام غير صحيح وإحنا أعطينا تفويضا للشركات في اعتماد شركات الجدوى»، وفعلا رجعنا إلى الشركة المعنية فقال لنا أن تعليمات جديدة وصلت لنا من الهيئة تطلب اعتمادكم لدى جميع الشركات التي تدير محفظة الهيئة، فقلت له: ما علاقة الشركات الأخرى فنحن نتعامل معك، فقال هذه التعليمات، وفعلا تقدمنا إلى الشركات الثلاث بملفات تأهيلية ومنذ أكثر من 6 شهور لم يتم الرد علينا، وبعد مراجعتنا لشركة الرائدة لعدة مرات قالوا لنا: لم نجتمع حتى يومنا هذا لاعتماد شركات الجدوى، طبعا رجعنا للهيئة وبصحبتنا أحد خبراء المشروعات الصغيرة والذي ألف كتابا في ذلك ويدرس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وقمنا بتسليم الكتاب إلى مدير الاستثمارات المحلية في الهيئة والذي قال لنا «انتو وينكم من زمان لأن هذه أول مرة أطلع على كتاب مؤلف من كويتيين في المشروعات الصغيرة، هذي فرصة نقوم بتدريب كل المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والقائمين على التمويل، دزوا كتاب باسم نائب مدير الهيئة للاحتياطي العام»، وفعلا قمنا بإرسال الكتاب واقتراح عمل الدورات لنقل العمل في هذه المحافظ إلى المؤسسية والإدارة الحديثة، وفوجئنا بعد فترة بتبليغنا في كتاب من نائب الهيئة بالرفض، فأصبنا بالدهشة «هذا يرفع وهذا يشوت» بناء على المثل المحلي، لماذا رفضت الهيئة؟ وقمت بعد ذلك بزيارة نائب الهيئة واستفسرت منه لماذا كتاب الرفض؟ فقال «هذه الدورات إحنا غير مختصين فيها، طيب أليس مدير الاستثمارات المحلية موافق وأعطانا موافقة مبدئية، وعلى أساسها أرسلنا كتابنا، فقال: أنا ما عندي علم بهذا الاتفاق، طلع حضرته وقع الكتاب ورفض المشروع من دون أي خلفيات». ومن المفارقات أن الكويت من خلال الصندوق الكويتي قد دعمت محفظة للمشاريع الصغيرة لإحدى الدول العربية بملايين الدنانير وقامت بإدارتها، ويعتبر هذا المشروع من أنجح المشاريع الصغيرة في العالم العربي، أي بالمثل المحلي «عين عذاري تسقي البعيد وتخلي القريب...» والله أعلم ليس المطلوب من المشاريع الصغيرة أن تنجح في الكويت. كيف نجعل للمشروعات الصغيرة دورا اقتصاديا رئيسيا، يوفر لنا الوظائف ويدعم الناتج المحلي؟

1- لابد أن نبني إستراتيجية واضحة المعالم لدور المشروعات الصغيرة في اقتصادنا ولمدة العشرين سنة القادمة.

2- الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في النجاح في إدارة المشروعات الصغيرة والاستفادة من تجاربها في ذلك بالأخص الولايات المتحدة واليابان.

3- توحيد الجهات المانحة والمديرة للمشروعات الصغيرة في تنظيم إداري واحد.

4- إصدار قانون للمشروعات الصغيرة، وتخصيص ميزانية من المال العام له.

5- عمل برامج تدريبية مكثفة وطويلة المدى للعاملين في المؤسسات التمويلية، وللمبادرين، ولأصحاب المشروعات الصغيرة، لتوصيل المفاهيم الإدارية الحديثة لهم في إدارة المشاريع الصغيرة، وللاستفادة من التجارب الناجحة في ذلك.

6- ينوي مجلس الأمة عمل صندوق للمشاريع الصغيرة حسب تصريحات رئيس اللجنة المالية بالمجلس، وهذا اتجاه محمود، ولكن ضخ الأموال لا فائدة منه ما لم تكن لدينا رؤية وإستراتيجية واضحتان لدور المشروعات الصغيرة، وأيضا نظام إداري فاعل يدير هذا الصندوق، وكفاءات بشرية مؤهلة لها الخبرة والقدرة على تحقيق أهدافنا بالمشروعات الصغيرة، لأنها ستكون أمل الاقتصاد في استيعاب العمالة الكويتية القادمة للسوق خلال السنوات العشر القادمة والتي تناهز 350 ألفا، وأيضا العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية للاقتصاد الكويتي، ولتوسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد.

شكراً للتأمينات ولا تنسوا المتقاعدين

صرحت مؤسسة التأمينات مشكورة بأنها ربحت من محافظها هذه السنة ملياراً ومائتي مليون وهذا شيء رائع يدل على أن هناك حصيفة متميزة أدارت هذه الاستثمارات، إذ الأرباح جاءت في عز الأزمة المالية وخسارة كثير من الشركات الاستثمارية، ونجاح المؤسسة في تحقيق هذه الأرباح المجزية يدعونا إلى شكرها من القلب على هذه النتائج وأدعوها هنا حتى الله يبارك في هذه النتائج وتزيد أكثر السنة القادمة الى ألا تنسى المتقاعدين وتعطيهم «بونص» هذه السنة بواقع 500 دينار، ولو فرضنا أن هناك 500000 متقاعد في 500 دينار، تصبح 25 مليون دينار أي بنسبة 2٪ وهي أقل من نسبة الزكاة المفروضة، ولا تنسوا أن دعاء المتقاعدين سيكون بركة على التأمينات واستثماراتها.

qualitykw60@gmail.com